التحفيزات الجبائية كآلية للإصلاح الضريبي والاقتصادي

Tax incentives as a mechanism for tax and economic reform

بن سونة عبد الرحمان

Bensouna Abderrahman

،مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية الاورومتوسطية، جامعة الشلف (الجزائر)، a.bensouna@univ-chlef.dz

تقرورت محمد

Tagrerout Mohamed

مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة الشلف (الجزائر)، m.tagrerout@univ-chlef.dz

قديد عبد القادر

Kadid Abdelkader

مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية الاورومتوسطية، جامعة الشلف (الجزائر)، a.kadid@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام : 2024.04.25 تاريخ القبول : 2024.06.06 تاريخ النشر : 2024.07.06

مستخلص : تقدم الدول مزايا ضريبية لفئات معينة من دافعي الضرائب من أجل تحقيق أهدافها، وهي اداة للتدخل على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، في هذا البحث هذا قمنا بتحليل الإطار العام للحوافز واظهار عوائق فعاليتها واهم المشاكل التي تواجهها، وتبيان جدواها كآلية لإصلاح النظام الضريبي والبيئة الاقتصادية للمؤسسات، توصلنا في هذه الدراسة إلى ان التحفيزات الجبائية لها تأثير طويل المدى الذي يتأثر بعوامل الاقتصاد الكلي، مثل عدم الاستقرار الاقتصادي، التضخم، تقلبات أسعار الصرف، ومناخ الاستثمار، اما تأثيرها المباشر فقد يكون محدودًا بسبب التأخر الزمني، وعدم اليقين، والظروف الاقتصادية، ومخزون رأس المال الحالي.

الكلمات المفتاحية: التحفيزات الجبائية، الاصلاح الضريبي، أثر التحفيزات الجبائية، الإصلاح الاقتصادي.

تصنيف JEL: E62, E630, H2

Abstract : Countries provide tax benefits to certain categories of taxpayers in order to achieve their goals, and it is a tool for intervention at the economic and social levels. In this research, we have analyzed the general framework of incentives, demonstrated the obstacles to their effectiveness and the most important problems they face, and demonstrated their feasibility as a mechanism for reforming the tax system and the economic environment of institutions. We have reached This study indicates that tax incentives have a long-term impact that is affected by macroeconomic factors, such as economic instability, inflation, exchange rate fluctuations, and the investment climate, but their direct impact may be limited due to time lag, uncertainty, economic conditions, and capital stock present.

Keywords: Tax incentives, tax reform, the impact of tax incentives, economic reform.

JEL Classification Codes : E62, E630, H2

المؤلف المرسل : بن سونة عبد الرحمان، a.bensouna@univ-chlef.dz

1.مقدمة

يهدف الإصلاح الضريبي إلى إلغاء القوانين الضريبية او تعديلها لأنها لم تعد متوافقة مع الرؤية الاستراتيجية للسياسة العامة للدولة او المعايير الدولية، إن استخدام التحفيزات الضريبية واسع الانتشار ويتطور باستمرار في العديد من البلدان، يتم استخدام هذه الالية لتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي خاصة عندما يكون الاقتصاد في حالة تباطؤ أو ركود، من الممكن ان يكون للإصلاح تأثيرات كبيرة وغير متجانسة، في هذا المقال، ندرس التأثيرات التحفيزية للحوافز الجبائية على الاقتصاد ونظام الضريبي الذي يعاني من التعقيدات والمعدلات المرتفعة وثقل الإداري ، من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي: **الى أي مدى يمكن اعتماد التحفيزات الجبائية كآلية للإصلاح الضريبي والاقتصادي؟**، وبهدف ضبط موضوع الإشكالية ارتأينا تدعيمها بمجموعة من الأسئلة الفرعية وتتمثل فيما يلي:

- هل تغير التحفيزات الجبائية بشكل كبير سلوك المؤسسة واستراتيجيتها (مثلا: نوع البحث، درجة التعاون وإدارة عمليات الابتكار، إضافة سلوكية)؟

- إلى أي مدى لم تتحقق النواتج (مثل: الإنتاجية، الاستثمار، الوظائف.) لولا التحفيزات الجبائية، (إضافة الناتج)؟

إن معالجة هذا الموضوع وتقديم نتائج بشأنه يتحققان بالإجابة على الإشكالية السابقة بعد التحقق من الفرضيات التالية: التحفيز الجبائي يهدف إلى تصحيح التشوه الذي سببته في السابق الضريبة نفسها، كما يحدث مع التدابير الرامية إلى تحفيز الاستثمار والمدخرات، إن سياسة التحفيزات الجبائية تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو إبراز جدوى هذه السياسة كآلية للتدخل من أجل تكييف الاقتصاد، وتشكيل سياسة مالية حكيمة وشفافة تعمل على إبراز الفرص الاستثمارية والمزايا المتاحة بهدف توجيه الاستثمار والرفع من إنتاجية المؤسسات وزيادة رؤوس الأموال وجلب المستثمرين، وباستخدام البيانات المتاحة للفترة نسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

- التعرف على الإطار النظري للتحفيزات الجبائية.

- الإشارة إلى معوقات كفاءة وفعالية التحفيزات الجبائية.

- دراسة أوجه الإصلاح الضريبي ومختلف الآثار الناتجة اعتماد سياسة التحفيزات الجبائية سواء الهيكلية او الدورية.

- المساهمة في توضيح وفهم الأهداف التي تسعى إليها برامج الإصلاح الضريبي.

وفي هذا الشأن كانت الدراسات في هذا الموضوع كثيرة ومتنوعة وقد اقتصرنا على عدد منها في معالجة إشكالية دراستنا فنجد من بين تلك الدراسات:

- **دراسة زينات أسماء: بعنوان "دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر"، مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17 السداسي الثاني 2017**، حاولت هذه الدراسة معرفة مختلف التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع الجزائري وتقييم فعاليتها في تعزيز فرص الاستثمار ومدى توجيه المشاريع الإستثمارية نحو الأنشطة المنتجة الخالقة لمناصب الشغل ،وكذا توضيح أهم الاستراتيجيات المستقبلية لعقلنة وترشيد التحفيزات الجبائية، وتوصلت إلى أن الاعتماد على سياسة التحفيزات الجبائية فقط في تشجيع الاستثمار هو أسلوب غير كافي من حيث مردودية التكاليف ومن ثم فان أحسن إستراتيجية لتشجيع الاستثمار على أساس مستمر هي توفير إطار قانوني وتنظيمي مستقر وشفاف وتطبيق نظام ضريبي يتوافق مع الأعراف الدولية، عدم ترشيد سياسة منح التحفيزات واعتماد آليات التفعيل التلقائية يؤدي إلى شرعية الغش الضريبي وإنعاش الاقتصادي الموازي في الجزائر، سياسة التحفيزات الجبائية في الجزائر لم تتمكن الى حد كبير من تحقيق الاهداف المرجوة حيث اصبحت توفر مناخا ملائما للتحايل والتلاعب.

•**مقال سلطاني وفاء، جليل زين العابدين بعنوان "اثر التحفيزات الجبائية على الاستثمارات الوطنية في الجزائر-دراسة قياسية 1995-2017"، وهو منشور في دفاتر MECAS العدد 15 رقم1، جويلية 2019**، هدف إلى معالجة سياسة التحفيز الجبائي وبيان أثرها على الاستثمار الوطني وذلك بالاعتماد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لتقدير العلاقة بين التحفيزات الجبائية والاستثمار على مستوى الوطن، وخلصت الدراسة إلى أن سياسة التحفيز الجبائي تأثر على الاستثمار على المستوى الوطني في المدى المتوسط وبشكل أكبر على المدى الطويل حيث تشير إحصائية فيشر (F=3.41) وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، و10% أي موجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

2. الإطار النظري للحوافز الجبائية

إن التحفيزات الجبائية تصمم في إطار السياسة المالية للدولة وهي أداة من أدوات السياسة الضريبية التي ترمي إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية،

1.2.مفهوم التحفيزات الجبائية

هو مساعدة مالية مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية المنتهجة إلى الأعوان الاقتصاديين الذين يلتزمون بمعايير وشروط محددة قصد توجيهم نحو الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي ترغب الدولة بتشجيعها ودفع عجلة التنمية فيها (سهام، 2020، صفحة 30)

- مجموعة الإجراءات والتدابير ذات الطابع الضريبي التي تمنحها الدولة لصالح المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب من أجل تحفيز أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار داخل الوطن من جهة ولتشجيع الاستثمار في بعض القطاعات والمناطق التي تسعى الدولة جاهدة لتنميتها من جهة أخرى(PFISTER, 2014) .

- تمثل التحفيزات الجبائية إحدى أدوات السياسة المالية للدولة التي تستخدمها لتشجيع الاستثمارات والتأثير عليها وتوجيهها بالشكل الذي يتفق مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة (علي، 2018).

وكاستنتاج عن التعاريف السابقة، يمكن اعتبار التحفيزات الجبائية نفقات جبائية مباشرة ناتجة عن الاستثناءات أو التخفيضات أو الإعفاءات الضريبية المقدمة من خلال نصوص تشريعية، وتشبه التحفيزات الجبائية نفقات الميزانية أكثر من الضرائب، وهي تهدف إلى تشجيع سلوك معين أي طابعها تحفيزي، كما أن ظاهرة التحفيزات الجبائية ليست جديدة في سياق جذب الاستثمار.

2.2. معوقات فعالية التحفيزات الجبائية

هناك العديد من الأسباب التي تجعل التحفيزات الضريبية التي تقرها السلطات العمومية غير فعالة، منها ما يتعلق بطبيعة هذه التحفيزات ومنها ما يتعلق بالنظام الضريبي ككل.

1.2.2. المعوقات المتعلقة بالنظام الضريبي : هي أهم معوقات النظام الضريبي في عنصرين مهمين من عناصر النظام الضريبي

- **عدم كفاءة الإدارة الضريبية:** يمكن الحكم على كفاءة الإدارة الضريبية من خلال بعض المؤشرات التي تتعلق أساسا بالموارد البشرية، وفي هذا الإطار تشير إحصائيات المديرية العامة للضرائب إلى انخفاض مستوى التأطير لدى أعوان الإدارة الضريبية رغم التحسن الطفيف خلال السنوات الأخيرة.

-**عدم استقرار التشريع الضريبي:** يعد من أهم العوامل التي أثرت على النظام الضريبي، فكل ما زاد عدم استقرار التشريع الضريبي عزز حالة عدم اليقين في أوساط قطاع الأعمال، وسنستعرض من خلال الجدول التالي أهم هذه الإجراءات الصادرة في مختلف قوانين المالية، والمتعلقة بقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وكذا قانون الرسوم على رقم الأعمال وقانوني التسجيل والطابع وقانون الضرائب غير المباشرة وقانون الإجراءات الجبائية.

2.2.2. المعوقات المتعلقة بطبيعة التحفيزات الجبائية: إن طبيعة التحفيزات الجبائية الممنوحة لتشجيع الاستثمار وكذا كيفية تسييرها تطرح العديد من الإشكاليات والعوائق التي تحول دون فعالية هذه التحفيزات، ومن أهم هذه العوائق

- **تعدد الهيئات التي تسير هذه التحفيزات:** مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أو في حالة المؤسسات المصغرة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ناهيك عن إدارة الضرائب، وهو ما يؤدي إلى ثقل الإجراءات الإدارية للاستفادة من هذه التحفيزات من جهة، وكذا التداخل غير المقصود وعدم التناسق بين مختلف الهيئات التي تقوم على منح وتسيير هذه التحفيزات من جهة أخرى، إضافة إلى تعدد النصوص القانونية التي تنص على هذه التحفيزات (أوامر وقوانين المالية)، وهو ما يؤدي في أحيان كثيرة إلى إخفاء بعض هذه التحفيزات وشروط الإستفادة منها.

- **عدم نشر تكلفة التحفيزات الضريبية بشكل دوري ومفصل:** أي مقدار الإيرادات المضحى بها حتى يتأتى إجراء مقارنة بين منافعها وتكلفتها، ومن ثم المساعدة في عملية اتخاذ القرار المتعلق بهذا التحفيزات الاستمرار فيها أو توسيعها أو إلغائها...الخ، ناهيك عن عدم تسليط الضوء على أكبر المستفيدين منها بشكل يساعد على التأكد من أهلية المستفيدين للحصول على هذه التحفيزات، ويقلل فرص الفساد في منح هذه التحفيزات.

3.2.2. كيفيات تقييم ملائمة نظام التحفيزات الجبائية لممارسة الأعمال : يعتبر مؤشر الدفع الضريبي الذي تصدره مجموعة البنك الدولي من أهم المؤشرات التي تمكننا من تقييم ملائمة الأنظمة الضريبية لممارسة الأعمال، ومن ثم الحكم على جدوى التحفيزات الضريبية في تشجيع الاستثمار.

- **مؤشر دفع الضرائب:** هو مؤشر يقيم مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر من خلال تقييم المعدلات المفروضة وآليات السداد الإدارية والإجرائية، ويتكون من أربعة مؤشرات فرعية هي (مجموعة البنك الدولي، 2009):

- **مؤشر الوقت المستغرق:** يُدون الوقت على أساس عدد الساعات سنوياً ويقيس هذا المؤشر الوقت المستغرق في إعداد الإقرارات وتسديد ثلاثة أنواع رئيسية من الضرائب والاشتراكات، وهي: الضريبة على أرباح الشركات، وضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات والضرائب الخاصة بالعمالة، بما في ذلك الضرائب على الأجور والرواتب، واشتراكات الضمان الاجتماعي.

- **مؤشر نسبة إجمالي الضرائب:** يقيس هذا المؤشر الفرعي مبلغ الضرائب والاشتراكات الإلزامية التي تتحملها منشأة الأعمال في السنة الثانية للتشغيل، والتي يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من "الربح التجاري".

- **مؤشر عدد مدفوعات الضرائب سنويا:** يشمل إجمالي عدد مرات دفع الضرائب والاشتراكات، وطريقة الدفع، ووتيرة الدفع، ووتيرة تقديم الإقرارات الضريبية، خلال السنة الثانية من بدء النشاط، وتتضمن الضرائب المقتطعة ضريبة المبيعات، وضريبة القيمة المضافة، وضرائب العمل التي يتحملها العامل وجرت العادة أن تحصل الشركة هذه الضرائب من المستهلك أو العامل لحساب مصلحة الضرائب. وبالرغم من أنها لا تؤثر على بيانات الدخل الخاصة بالشركة، فإنها تزيد من العبء الإداري للامتثال للنظام الضريبي، وعلى ذلك يتم إدراجها في مقياس مدفوعات الضرائب.

-**مؤشر ما بعد الإيداع:** تم إعتماد هذا المؤشر الفرعي ابتداءً من تقرير دفع الضرائب لسنة 2017، وهو يهتم بأربعة مواضيع تتعلق بالفترة التي تلي دفع الضريبة، وهي الوقت المستغرق لاستكمال الإجراءات المتعلقة بتسوية الضريبة على القيمة المضافة، وكذا مدة استرجاعها (الفرق بين الضريبية على المشتريات والضريبة على المبيعات)، إضافة إلى المدة التي تستغرقها إجراءات تسوية الضريبة على الأرباح ووقت استرجاعها (The World Bank Group، 2017).

3.2. مشاكل استخدام التحفيزات الجبائية

1.3.2. مشكل الشفافية: إن الإعانات المباشرة للدولة تدرج ضمن النفقات الميزانية العامة للدولة بينما النفقات الجبائية فلا تدرج ضمن الموازنة العامة، كما أن مقدار الجهد الذي تبذله الدولة يتوقف على سلوك دافعي الضرائب (العابدين، 2013، صفحة 13).

2.3.2. صعوبة تقييم تكلفة النفقة الجبائية: إن من الصعب على الإدارة الجبائية تقدير حجم النفقات الجبائية دون افتراضات والاستعانة بالمصادر الأخرى الإحصائية، فبالنسبة للتقنيات أو الأساليب الأخرى للنفقات الجبائية فمن الصعوبة التقييم بدقة تكاليف النفقات الجبائية (العابدين، 2013، صفحة 28).

3.3.2. رقابة موازية صعبة: إن الأموال التي تنفق في إطار النظام الضريبي أكثر صعوبة في السيطرة والمراقبة بالمقارنة مع النفقات التي تتم عبر برامج المساعدات المباشرة فالنفقات المباشرة التي تتم في إطار البرامج يمكن للهيئات المسؤولة بسرعة ملاحظة زيادة أو نقصان النفقات الغير المخططة في البرامج المحددة وعليه تتم بسرعة إجراء التعديلات عليها المناسبة، بينما لا يمكن إدخال التغيرات على النفقات الجبائية المحددة نتيجة التقلبات في الإيرادات الإجمالية.

4.3.2. عدم الاستخدام العقلاني للحوافز الجبائية: غالبًا ما تكون المزايا الممنوحة للمستثمرين المؤهلين سخية، ولهذا فإن العديد من البلدان قد تعهدت تقليل مدة الإعفاءات الضريبية وعدد المستفيدين المحتملين لكن المخططات القائمة على الربح لا تزال واسعة الانتشار وغالبًا ما يكون من السهل على الشركات الحصول عليها(OECD, 2021).

كما يترتيب على استخدام الإعفاء الضريبي كحافز العديد من المشاكل أهمها:

* مشكلة تحديد بداية سريان فترة الإعفاء حيث يمكن احتسابها من بداية الموافقة على المشروع، أو من بداية فترة الإنشاء والتجهيز، وقد يتم احتسابها من بداية فترة الإنتاج.

* مشكلة أقساط الإهتلاك هل يتم احتسابها من بداية فترة الإعفاء الضريبي أو من نهاية فترة الإعفاء الضريبي.

* إن استخدام الإعفاء كحافز ضريبي يكون له أثر تميزي في صالح المشروعات الجديدة، وفي غير صالح المشروعات القائمة مما يؤدي إلى تصفية أعمالها، وإنشاء مشروعات جديدة قصيرة الأجل سريعة العائد، مما يؤثر سلبا على كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية داخل المتجمع.

* يجب التمييز بين نوعية الاستثمارات في منح الإعفاء الضريبي، إذ يجب أن تكون الاستثمارات الإنتاجية الأكثر استفادة من الإعفاء الضريبي، وهذا راجع لوجود درجة عالية من المخاطرة ولمساهمة هاته الأخيرة في التكامل والترابط بين أجزاء الاقتصاد الوطني.

2.2.إدارة التحفيزات الجبائية

توفر حوافز الجبائية تحديًا إضافيًا لمسؤولي الضرائب الذين يجب عليهم :

- **التحقق من أن الحافز قد تم تطبيقه بشكل صحيح:** يمكن أن يكون التحقق صعبًا إذا كان معقدًا (الحسابات المتضمنة).

- **التأكد من أن النشاط أو الشركة فعلاً مؤهل للحصول على الحافز:** يمكن أن تكون هذه العملية معقدة إذا كانت المفاهيم والتعاريف غامضة وكذا السجلات كما هو الحال بالنسبة للشركات المملوكة للأجانب، السجلات التي تثبت أهلية الشركة في بلد آخر، (تتفاقم هذه المشكلة بسبب النطاق المحدود للمعاهدات الضريبية، وصعوبة الوصول إلى تبادل المعلومات الواردة في المعاهدات).

- **ضمان أن المبالغ المؤهلة للحصول على الحافز تم الإبلاغ عنها بشكل صحيح:** إن عائدات ضريبية كبيرة قد تضيع من الإنشاء الوهمي للشركات المملوكة لأجانب التي تمارس ما هو في الواقع أعمال مملوكة محليًا، انه من الصعب على السلطات الضريبية اكتشاف مثل هذا النشاط في التدقيق خاصة إذا كان يبدو أن الاستثمار نشأ في ملاذ ضريبي بقوانين السرية الصارمة (Victor, Tax Law Design and Drafting, , 1998 , p. 999).

- **استخدام العقلاني للحوافز الجبائية:** توفر حوافز الجبائية بشكل أساسي للشركات المستثمرة في قطاعات الزراعة والسياحة والصناعة في أنشطة التصدير وفي المناطق التي يتخلف تنميتها والتي لها تأثير في خلق فرص عمل أو تحسين المهارات، لا تزال المخططات القائمة على الربح (الإعفاءات الضريبية وتخفيضات معدلات) واسعة الانتشار وغالبًا ما يكون من السهل على الشركات الحصول عليها وذلك بفضل معايير الأهلية المحددة على نطاق واسع(OECD, 2021, p. 165).

- **وجوب الخضوع للنظام التحفيزي والالتزام الشروط المؤهلة للاستفادة منه:** تختلف الأنظمة التحفيزية باختلاف القوانين والتشريعات، وكدراسة حالة توضيحية سنتطرق إلى النظام المطبق في الجزائر والمحدد بموجب آخر إصدار لقانون للاستثمار.

- **يجب أن تكون العمليات والنشاطات خاضعة لأحكام القانون:** ونقصد هنا تلك المنجزة من خلال: (المادة 04 من قانون 18-22 المؤرخ في 24 يوليو 2022، 2022)

- اقتناء الأصول المادية أو غير المادية التي تندرج مباشرة ضمن نشاطات إنتاج السلع والخدمات في إطار إنشاء أنشطة جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج و/ أو إعادة تأهيل أدوات الإنتاج.

- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل حصص نقدية أو عينية.

- نقل أنشطة من الخارج.

3. التحفيزات الجبائية كآلية للإصلاح الاقتصادي

توجد دراسات توضح تأثير التحفيزات الجبائية على البيئة الاقتصادية للمؤسسات الاقتصادية، وعلى الرغم من وجود نتائج متباينة، إلا أنه من المهم أن يتم تحقيق التوازن المناسب بين الضرائب والتحفيزات بحيث تكون متناسبة مع النمو الاقتصادي، هناك من يعتقد أن التحفيزات الجبائية المناسبة يمكن أن تعزز انتاجية المؤسسات الاقتصادية فعندما تكون الضرائب منخفضة ومنصفة تميل المؤسسات إلى زيادة إنتاجها واستثماراتها مما يشجع على نمو الاقتصاد وخلق فرص العمل.

1.3. أثر الإصلاحات الجبائية على البيئة الاقتصادية للمؤسسات

يؤدي الاعتماد على الضرائب كمصدر رئيسي لتمويل النفقات العامة إلى زيادة الضغط الضريبي على المؤسسات الاقتصادية، مما قد يحد من قدرتها على الاستثمار والتوسع.

1.1.3. أثر إصلاح ضريبة القيمة المضافة على التدفقات النقدية : تتمثل الآلية المباشرة التي يؤدي من خلالها إصلاح ضريبة القيمة المضافة إلى تحسين الاستثمار والإنتاجية في السوق، ببساطة في خفض تكاليف رأس المال المستخدم بسبب معاملة التحفيزات الضريبية، مما يفسح المجال أمام تحسينات الاستثمار بشكل مباشر، يمكن أن يؤثر إصلاح ضريبة القيمة المضافة بشكل غير مباشر على أداء الشركات من خلال تأثيره على تراكم الأموال الداخلية للشركات، ان إصلاح ضريبة القيمة المضافة يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية في السوق، وكمثال على ذلك ان استكشاف تأثير التدفقات النقدية يمكن بتقدير إطار دراسة الحدث المماثل للمواصفات، حيث يتم التعامل مع التدفقات النقدية (أي نسبة التدفقات النقدية إلى إجمالي الأصول المتأخرة) كمتغير نتيجة وسطية. حيث يتم عرض المعاملات المقدرة في مع فترات ثقة تبلغ 95%. فيتضح أن الزيادة في التدفقات النقدية لا تحدث قبل تنفيذ إصلاح ضريبة القيمة المضافة. ولا يختلف أي من عوامل السنوات التي سبقت الإصلاح بشكل كبير عن الصفر. يتم تحقيق التأثير الإيجابي للتغيرات في السياسات المتعلقة بالتدفقات النقدية في عام الإصلاح وبعده، مما يدعم حجيةزيادة التدفقات النقدية كآلية محتملة للتأثير(Renmin, 2017, p. 16).

2.1.3. تأثير إصلاح ضريبة القيمة المضافة على نفقات البحث والتطوير : إن التأثيرات النظرية لإصلاح ضريبة القيمة المضافة ترتبط بشكل مباشر بقرارات الاستثمار في الشركات، إذا كان إصلاح ضريبة القيمة المضافة يعمل على تعزيز الإنتاجية، فإنه يعني

تلقائياً زيادة مقابلة في إنتاجية الشركات، إن إصلاح ضريبة القيمة المضافة يؤدي إلى زيادة في نفقات البحث والتطوير في البلدان، وهو ما يمثل مصدرًا تقليديًا لنمو الإنتاجية، ويمكن تبرير هذه الآلية لسببين، قد يؤدي إصلاح ضريبة القيمة المضافة بالفعل إلى جلب المزيد من الاستثمار في الأصول المرتبطة بالبحث والتطوير، ومن جهة اخرى، فإن الزيادة في التدفقات النقدية الناتجة عن الإصلاح تمكن الدول من إنفاق المزيد على النفقات المرتبطة بالبحث والتطوير (بما في ذلك النفقات على رأس المال البشري)، إن نفقات البحث والتطوير هي قناة محتملة لإصلاح ضريبة القيمة المضافة للتأثير على إنتاجية الشركات.

لقد ثبت أن إصلاح ضريبة القيمة المضافة أدى إلى زيادة الاستثمار في الأصول ذات القيمة النسبية (وكذلك نفقات البحث والتطوير) وأن التأثيرات من المرجح أن تكون غير متماثلة عبر القيمة المتوسطة، قد يؤدي إصلاح السياسات إلى تقليل تشتت العلامات، وبالتالي تقليل سوء تخصيص الموارد وزيادة الإنتاجية الإجمالية، وهذه خطوة مهمة في التحقيق في الدور المؤيد للمنافسة للسياسة (Renmin, 2017, p. 16).

4. أثر التحفيزات الجبائية على الاقتصاد

هناك نوعان من العواقب المحتملة:(David, 2016, p. 9)

أولا: يؤثر التغيير في معدل الضريبة على القدرة الإنتاجية للاقتصاد وبالتالي على النمو الاقتصادي الحقيقي، يتطلب هذا التأثير تكييف مستوى أسعار السلع والخدمات بالإضافة إلى عوامل الإنتاج (الراتب، العائد على رأس المال)، بالمعنى الاقتصادي هذه هي النتائج الهيكلية طويلة الأجل لخفض الضرائب على المؤسسات.

ثانيا: يؤثر التغيير في معدل الضريبة على استخدام القدرة الإنتاجية الحالية للاقتصاد وبالتالي على الظروف الاقتصادية هذا التأثير مؤقت ويستمر فقط إذا لم تتفاعل الأسعار بالمعنى الاقتصادي فإن النتائج قصيرة المدى لخفض الضرائب على المؤسسات (لا يتم تعويضها عن طريق تخفيض الإنفاق العام أو زيادة ضريبة أخرى).

1.4. الآثار الهيكلية للحوافز الجبائية

1.1.4. التأثير على الاستثمار : يؤدي خفض صافي ضريبة دخل الشركات إلى خفض تكلفة رأس المال للشركات لذلك، فإن معدل العائد على رأس المال يزداد وتحسن فرص رؤية مشروع استثماري (إذا كان التمويل متاحًا)، ينتج عن هذا زيادة في الاستثمار المحلي والأجنبي وبالتالي في رأس المال المنتج(Victor, Tax Incentives for Investment., 1998, p. 1004)، ترتبط الزيادة في الاستثمار، وبشكل أكثر تحديدًا في الاستثمار الأجنبي المباشر،ينتج عن هذا آثار إيجابية على بقية الاقتصاد (نشر المهارات والتقنيات الجديدة، والآثار الخارجية الإيجابية لوجود الشركات المبتكرة) وزيادة الإنتاجية.

2.1.4. التأثير على الأجور : إذا كان العمل أقل حركة من رأس المال وكان الاقتصاد مفتوحًا فإن انخفاض معدل الضريبة على الأرباح يزيد الإنتاج وبالتالي الطلب على العمالة ويؤدي إلى ارتفاع الأجور، يتم تخفيف هذا التأثير جزئيًا عن طريق استبدال العمالة (التي أصبحت أكثر تكلفة) برأس المال، لا يزيد سعر رأس المال بقدر زيادة الأجور بعد الزيادة في الإنتاج بسبب زيادة حركة رأس المال بين الاقتصادات، تؤدي الزيادة في الأجور في النهاية إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي في النمو الاقتصادي، زيادات الأجور هي أيضا مصدر إضافي لتحفيز العمال. زيادة إنتاجية العمل، والتي لها أيضًا تأثير إيجابي على الاقتصاد (نظرية أجور الكفاءة).(David, 2016, p. 9)

3.1.4. التأثير على الأسعار : على المدى الطويل تعتبر أسعار السلع مرنة، يمكن أن يفيد انخفاض تكلفة رأس المال في القطاع الإنتاجي المستهلكين من خلال انخفاض أسعار السلع في القطاع الذي استفاد من انخفاض الإنتاج(UEMOA, 2013)، ان تخفيض ضريبة سلع منتجة محليا ينتج عنه زيادة في الاستهلاك أقوى لأنه من السهل على المستهلكين تغيير اختيارهم للاستهلاك لصالح

السلع التي تستفيد من التخفيض الضريبي. إذا استفاد الاقتصاد ككل من التخفيضات الضريبية، فإن النتيجة هي زيادة الصادرات (السلع المنتجة محليًا أرخص) وانخفاض الواردات (تحسين الميزان التجاري).

يؤدي التكاثر عن طريق الحلقات المتتالية (استهلاك الدخل) لهذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (مهما كانت الآلية الأساسية) في الدائرة الاقتصادية إلى زيادات إضافية في الناتج المحلي الإجمالي.

يمكن أن يكون للحوافز الضريبية تأثيرات هيكلية عديدة على الاقتصادوهي تختلف اعتمادًا على التصميم المحدد وتنفيذ، و فيما يلي بعض الآثار الهيكلية الشائعة للحوافز الضريبية:

توفر التحفيزات الضريبية مزايا مالية للشركات أو الأفراد الذين يقومون بأنواع معينة من الاستثمارات. يمكن أن يشجع هذا الاستثمار في المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد، مثل البحث والتطوير، أو الطاقة المتجددة، أو تطوير البنية التحتية.

- تحفز النمو الاقتصادي من خلال جذب أعمال جديدة، وتوسيع الأعمال القائمة، وخلق وظائف جديدة. هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستهلاك والنشاط الاقتصادي العام.
- تشجيع الشركات على التواجد أو التوسع في المناطق المحرومة اقتصاديًا أو القطاعات المحددة. يمكن أن يساعد ذلك في تعزيز التنمية الإقليمية، وتقليل التفاوتات الإقليمية، وتخفيف حدة الفقر.
- تحفز الابتكار وريادة الأعمال من خلال تقليل العبء المالي المرتبط ببدء عمل تجاري جديد أو تطوير منتجات جديدة. يمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة الابتكار والتقدم التكنولوجي والقدرة التنافسية.
- تشجيع الأفراد أو الشركات على تبني سلوكيات أو ممارسات معينة تعتبر مرغوبة اجتماعيا أو مفيدة. على سبيل المثال، يمكن أن تعزز الإعفاءات الضريبية للاستثمارات الموفرة للطاقة استخدام مصادر الطاقة النظيفة وتقليل انبعاثات الكربون.
- تؤثر التحفيزات الضريبية على سلوك المستهلك من خلال جعل سلع أو خدمات معينة ميسورة التكلفة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحفيز الطلب على منتجات أو خدمات معينة، مثل السيارات الكهربائية أو مرافق الرعاية الصحية أو الخدمات التعليمية.

تعزيز الامتثال الضريبي من خلال تقديم مكافآت أو مزايا لدافعي الضرائب الذين يستوفون متطلبات محددة يشجع الأفراد والشركات على الامتثال لقوانين الضرائب، والإبلاغ عن دخلهم بدقة، ودفع ضرائبهم في الوقت المحدد، ان فعالية التحفيزات الضريبية في تحقيق هذه الآثار الهيكلية يمكن أن تتأثر بعدة عوامل، بما في ذلك النظام الضريبي الشامل، والتصميم المحدد للحوافز، وآليات الإنفاذ المعمول بها، والسياق الاقتصادي والاجتماعي الأوسع.

2.4. الآثار الدورية (قصيرة المدى)

1.2.4. الآثار الدورية (قصيرة المدى):تؤدي الزيادة في أرباح الشركات بعد خصم الضرائب إلى زيادة فورية في الإيرادات. في الاقتصاد الذي يعاني من العمالة الناقصة، ستؤدي هذه الزيادة في الاستهلاك إلى زيادة استغلال القدرات الإنتاجية المتاحة، إن هذا التأثير مؤقت ويختفي عندما يتكيف مستوى السعر مع هذه الزيادة في الطلب، وبالتالي فهو تأثير دوري، هو الذي تستهدفه السلطات العامة خلال برامج التحفيز(David, 2016, p. 9).

يراعي النموذج الكينزي حقيقة أن المبالغ الناتجة عن التخفيض في معدل الضريبة لا تتوقف عند نقطة سقوطها الأولية،تزداد هذه المبالغ المتاحة وتعمم في جولات متتالية من الإنفاق وتخلق دخلًا إضافيًا، لا يتم إعادة إدخال جزء من الدخل في الدائرة الاقتصادية المحليةطالما يتم توفيره أو إنفاقه خارج المنطقة، "التسريبات" المختلفة في الدائرة الاقتصادية من عائدات الضرائب المفروضة على الأسر والمدخرات، أي جزء الدخل المتاح الذي لا يُنفق على الاستهلاك، وكذلك الواردات من السلع والخدمات التي

لا تُنتج محليًا بطبيعتها، يمكن إجراء هذه الحسابات باستخدام عامل، مضروبًا بالمبلغ، يحدد مقدار الدخل الذي تم إنشاؤه في النهاية من خلال التخفيض الأولي في معدل الضريبة. هذا العامل، المسمى بمضاعف الضريبة، يأخذ في الاعتبار التسربات المختلفة ويشير إلى العلاقة بين الزيادة في الدخل النهائي الذي تم الحصول عليه على المدى القصير والمبلغ الأولي للضريبة غير المحتجز.

2.2.4. التأثيرات على الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية : الضرائب تولد تكاليف إضافية للأسر والشركات وتعديل الأسعار النسبية لها تأثير على موازين الاقتصاد الكل، في مواجهة هذه المشكلة، هناك مجموعة من التحليلات التجريبية لفحص العلاقة بين الاختلافات في الضرائب والنمو الاقتصادي وكذلك الإنتاجية.

تعتمد عملية نمو المنطقة على عدة عوامل أهمها: نمو شركائها التجاريين، قدرتها على الابتكار، توافر رأس المال المخاطر، حجم ونوع الاستثمارات، جودة وحركة قوتها العاملة، مرونة سوق العمل فيها، التحفيزات المقدمة للعمال ورجال الأعمال، التكاليف الإدارية، اللوائح الخاصة بسوق السلع والخدمات، ومرة أخرى الإطار القانوني والأمني(David, 2016, p. 9).

من المحتمل أن يؤثر النظام الضريبي على العوامل المذكورة أعلاه وبالتالي يمكن أن يكون له تأثير كبير على نمو بلد أو منطقة.

تبرز فرض الضرائب على أرباح الشركات عمومًا باعتبارها الأداة الضريبية الأكثر ضررًا بالنمو لأنها تثبط الأنشطة التجارية الأكثر أهمية في عملية النمو (الاستثمار في رأس المال وتحسين الإنتاجية)، بشأن تكوين النظام الضريبي،ان خفض معدلات ضريبة الدخل القانونية على الشركات من المرجح أن يؤدي إلى استثمارات إضافية ومكاسب إنتاجية كبيرة في الشركات التي تدر أرباحًا عالية، هذه الشركات في الواقع حساسة بشكل خاص للتغيير في أسعار الفائدة في حين أنها هي التي تساهم أكثر في النمو، ان الشركات التي تدر أرباحًا منخفضة (غالبًا أصغرها وأصغرها) تكون أقل تفاعلًا مع التغيير في معدلات الضرائب على الأرباح، ومن أجل توقع تأثير التغيير في معدلات الضرائب على سلوك الشركات من الضروري فحص توزيع القاعدة الضريبية (الربح الخاضع للضريبة) بين الشركات.(David, 2016, p. 10)

3.2.4. التأثير على الابتكار والبحث والتطوير : يمكن أن يكون لها تأثير على طبيعة المشاريع ذاتها، البحث والتطوير أو التعاون المحتمل بين الشركات ومعاهد البحث والجامعات (الإضافية السلوكية) أو على أداء الشركات من حيث الابتكار.

تهدف التحفيزات الجبائية إلى تشجيع الشركات التي لم تقم أبدًا بالبحث والتطوير على دخول هذا المجال ومنه هناك أيضًا طرق لتحديد ما إذا كانت التحفيزات الضريبية أو الإعانات تزيد من احتمال أن تبدأ الشركة في أنشطة البحث والتطوير، من الصعب إجراء تقدير لتأثير التدبير على قرار المشاركة في البحث والتطوير، كما يتساءل الباحثون عما إذا كان من المبرر حقا تشجيع الشركات الصغيرة على إطلاق مشاريع البحث والتطوير خاصةً عندما لا تكون التكاليف الثابتة ووفورات الحجم ضئيلة. (Dumont, 2021, p. 124)

تركز غالبية الدراسات على التأثيرات على نفقات البحث والتطوير (إضافة المدخلات) وبدرجة أقل على التأثيرات على سلوك الشركات، مثلا نوع النشاط أو التعاون في البحث والتطوير، أو على نتائج أنشطةالبحث والتطوير (المخرجات الإضافية) من حيث المنتجات أو العمليات الجديدة أو زيادة الإنتاجية.

يرتبط تأثير الإيرادات من الإعفاءات الجبائية وبدلات الاستثمار من الناحية النظرية بدرجة النشاط الجديد وبالتالي فإن التأثير ضئيل نسبيًا في السنوات الأولى من البرنامج وتنمو بمرور الوقت مع تزايد عدد الشركات المؤهلة، كما يعد نمط تكاليف الإيرادات للاستهلاك المتسارع أكثر تعقيدًا إلى حد ما لأن الاستقطاعات المتسارعة تمنح ميزة التوقيت فقط لأن الحكومة تتحمل قيمة أعلىمستوى للتكلفة الأولية لتحقيق نفس تأثير الحافز.(Victor, Tax Incentives for Investment., 1998, p. 997)

4.2.4. التأثيرات على أجور عوامل الإنتاج : إن تحليل نسبة الضريبة أي توزيع الضرائب على عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال) معقد، يعتمد حدوث ضرائب الأرباح على درجة انفتاح الاقتصاد ومرونة الاستبدال بين العمالة ورأس المال ومرونة الاستبدال بين

السلع المنتجة، والمرونة السعرية لعروض الإنتاج وكذلك رأس المال النسبي والعمالة شدة القطاعات المختلفة. تؤكد النماذج الأكثر حداثة وتطورًا هذه النتائج.(David, 2016, p. 15)

استنتجت الدراسات بشكل عام أن الأجور تعاني من جزء كبير من الزيادة في ضريبة الدخل، ان حجم التأثيرات غير قابل للتصديق وسيعتمد على تقنية التقدير، تشير نتائج إلى أن زيادة 1 دولار أمريكي في الإيرادات الضريبية تعني على الأقل انخفاض 6.3 دولار في الأجور (النسبة بين الدخل من العمل / أرباح الإيرادات الضريبية تساوي 21.1)، تعتبر هذه الدراسات بشكل عام غير قوية للغايةلأن نتائجها تختلف اختلافًا كبيرًا إذا تم تضمين بعض المتغيرات التوضيحية الإضافية أو لم يتم تضمينها أثناء التقدير، إن اتجاه السببية (ضرائب راتب) غير مؤكد عندما نستخدم بيانات اللوحة (العديد من البلدان التي تتوزع البيانات بمرور الوقت)، وهذا هو الحال بالنسبة لمعظم الدراسات.(Kevin A. Hassett, 2006)

5.2.4. التأثير الدوري لتخفيض معدل الضريبة (تأثير مضاعف)

ان التخفيض في الضرائب يزيد أرباح الشركات بعد الضرائب. ينتج عن هذا زيادة في الاستهلاك والدخل وبالتالي زيادة في الدخل الإجمالي في الاقتصاد. هذه الزيادة الأولية تولد بعد ذلك زيادات متتالية في الناتج المحلي الإجمالي (على المدى القصير وفي اقتصاد يعاني من نقص العمالة) من خلال التأثير المضاعف.(David, 2016, p. 16)

إن السؤال الاساسي يتعلق بقيمة مضاعف الضرائب، يتم تقدير هذه القيم إما بشكل تجريبي (تقدير التأثير على الناتج المحلي الإجمالي للتغيير التقديري في السياسة الضريبية) أو على أساس نماذج التوازن العام(Jérôme Creel, 2011)

ان هذا التأثير ممكن فقط إذا لم يتم تعويض الانخفاض في الإيرادات الضريبية من خلال تخفيض مكافئ في الإنفاق العام أو زيادة في الرسوم الضريبية الأخرى أو سياسة تقييد العملة بمعنى آخر، يفترض أن التخفيض الضريبي يتم تمويله عن طريق الاقتراض، لذلك يمكن أن يكون التأثير مؤقتًا فقط.

يكون التأثير المضاعف متغيرًا بدرجة كبيرة في حالة حدوث تغيير في الإنفاق، يكون في معظم الحالات بين 0.5 و1 (ولكن يمكن أن يتراوح من -2 إلى +4)، التأثير المضاعف لاستثمارات الدولة، الذي تم تأسيسه تجريبياً ليس أعلى بكثير من تأثير استهلاك الدولةعلى الرغم من أنها تختلف من دولة إلى أخرى إلا أنها تميل إلى أن تكون أعلى في البلدان الأكبر، يبدو أن التخفيضات الضريبية لها تأثير أقل على الاقتصاد قصير الأجل من زيادة الإنفاق العام(Antonio Spilimbergo, 2009)

3.4. نموذج (Imothy J. Bartik) يموثي جيه بارتيك في تقدير أثر التحفيزات الجبائية

يعتمد هذا النموذج على عقود من الأبحاث الاقتصادية لتقدير تأثير التحفيزات على قرارات الشركات بالانتقال أو التوسع، ويمكن أن تنتشر هذه التأثيرات عبر الاقتصاد المحلي مما يؤدي إلى زيادة دخل العمال، والإنفاق الاستهلاكي، والإيرادات الحكومية، هذا النموذج يستكشف كيف تؤثر أربعة عوامل رئيسية على التحفيزات الجبائية:

1.3.3. التكاليف : يجب على صانعي السياسات حساب تكلفة الميزانية الصافية للحافز وكيفية دفعها، عندما يحفز الحافز نشاطًا تجاريًا جديدًا يمكن أن يكون له آثار في الميزانية تتجاوز التكلفة الأولية للبرنامج، على الجانب الإيجابي، ينتج عن زيادة النشاط الاقتصادي إيرادات ضريبية إضافية. لكن الإنفاق الحكومي سينمو أيضًا حيث تجتذب فرص العمل الجديدة عددًا إضافيًا من السكان، مما يعزز الطلب على الخدمات الحكومية مثل النقل والسلامة العامة، تعتمد تكلفة الميزانية الصافية على التكلفة الأولية للحافز، بالإضافة إلى احتياجات الإنفاق المتزايدة، ناقصًا زيادة الإيرادات على القوة النسبية لهذه التأثيرات الثلاثة، ويجب أن يأخذ التحليل الشامل في الاعتبار هذه التأثيرات المتناقضة على الميزانية.

2.3.4. الأهداف : تعتمد الآثار الاقتصادية للحافز جزئيًا على خصائص الشركات التي تتلقاها، لاسيما ما إذا كان المستفيدون هم من المصدرين أو الشركات عالية التأثير أو الشركات المملوكة محليًا.

- **الحافز يستهدف المصدرين:** إن تقديم التحفيزات للشركات التي تبيع سلعها محليًا، مثل تجار التجزئة، سيميل إلى الإضرار بالأعمال الأخرى في المجتمع وتقويض الفوائد الاقتصادية المحتملة للبرنامج لأن المبيعات والوظائف في الشركة الجديدة ستأتي على حساب الشركات القائمة، إن التحفيزات الممنوحة للمصدرين، مثل الشركات المصنعة التي تبيع منتجاتها في المقام الأول خارج الولاية أو المجتمع، من المرجح أن تقدم فوائد اقتصادية محلية لأن هذه الشركات، تقوم بعض الشركات ببيع جزء من سلعها محليًا وتصدير الباقي، يجب أن تراعي التقييمات بعناية كيف ستؤثر التحفيزات المقدمة لشركة ما على أصحاب العمل المحليين الآخرين(Jeff Chapman, 2019).

-**الحافز يستهدف الشركات عالية التأثير:** عندما تنتقل شركة ما أو تتوسع بسبب الحافز فإن الآثار تتدرج عبر الاقتصاد بسبب ان الشركة تشتري السلع من الشركات المحلية الأخرى وينفق الموظفون الجدد جزءًا من أجورهم محليًا، يتم إنشاء بعض الوظائف الإضافية في عملية تسمى التأثير المضاعف، من المهم لمقيمي التحفيزات أن يفكروا فيما إذا كان من المحتمل أن يكون لدى الشركات المتلقية مضاعفات محلية عالية أو منخفضة، ان الشركات التي تدفع أجوراً أعلى أو تستخدم المزيد من الموردين المحليين، ستميل إلى أن يكون لها تأثير مضاعف أكبر وبالتالي يكون لها تأثير اقتصادي أكبر.

3.3.4. تصميم :يمكن لبعض تصاميم التحفيزات أن تقدم فوائد أكثر للشركات بنفس التكلفة التي تتحملها الحكومة، مما يزيد من فعاليتها، يمكن أن تختلف التأثيرات اعتمادًا على الوقت الذي تتلقى فيه الشركات التحفيزات وما إذا كان البرنامج يساعد الشركات في التغلب على العوائق العملية أمام النمو.

- **توقيت تلقي التحفيزات:** تفضل الشركات الحصول على دولار اليوم بدلاً من غدًا لأن تأجيل الدفع يعني أنه سيتم تخفيض قيمته بسبب التضخم والمخاطر وعوامل أخرى وقد يتسبب في إرجاء الشركة أو تفويت فرص الاستثمار والنمو، ان البرنامج الذي يتم تحميله مسبقًا أكثر قيمة للمستفيدين، وله تأثير أكبر على قراراتهم للاستثمار، وهو أكثر فعالية من حيث التكلفة مما لو تم توزيع الحافز على مدى سنوات عديدة. على الرغم من أنه يمكن إهدار الحافز المقدم قبل استثمار الشركة بوقت طويل إذا لم تتابع الشركة خططها، إلا أن مدفوعات التحفيزات التي تتزامن مع أهداف خلق الوظائف المتفق عليها يمكن أن توفر قيمة عالية للشركات مع حماية الموارد العامة. يجب أن تنظر التقييمات بعناية في كيفية تأثير توقيت مدفوعات التحفيزات على قيمتها بالنسبة للشركات.(Jeff Chapman, 2019)

- **التحفيزات تساعد الشركات في التغلب على عوائق عملية النمو:** يمكن أن توفر بعض خدمات الأعمال عالية الجودة قيمة تتجاوز تكاليفها بشكل كبير، مثلا، تقدم برامج التوسع في التصنيع نصائح للمصنعين الصغار حول إيجاد أسواق جديدة وتحسين الإنتاجية، وتعمل برامج التدريب الوظيفي المخصصة مع الشركات لضمان وصولها إلى قوة عاملة مؤهلة. على الرغم من أن العديد من الشركات تستثمر في هذه الخدمات بمفردها، غالبًا ما تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم عدم اليقين بشأن جودة الخدمات، أو صعوبة الاقتراض لدفع ثمنها، أو خطر فقدان العمال المدربين، الأمر الذي الشركات تحقيق استثمارات مربحة. (Jeff Chapman, 2019)

4.3.4. الظروف الاقتصادية : تحتاج التقييمات الشاملة للحوافز إلى النظر في كيفية اختلاف التأثيرات باختلاف حالة الاقتصاد، بما في ذلك ما إذا كان الاقتصاد المحلي يعاني وما إذا كان عرض المساكن يمكن أن يتوسع بسهولة لاستيعاب المزيد من السكان.

أثناء قيام صانعي السياسات والمسؤولين الحكوميين بتقييم حوافزهم، يجب عليهم التفكير بعناية في كيفية تأثير هذه العوامل على تكاليفها وفوائدها.

- **للحوافز فوائد أكبر عند معانات الاقتصاد المحلي :** عندما تكون البطالة مرتفعة، هناك احتمال متزايد لملء الوظائف الجديدة من مجموعة كبيرة من العمال المحليين العاطلين عن العمل بدلاً من انتقال العمال بين المجتمعات، مما يعزز أرباح العمال المحليين ويزيد من عائدات الضرائب، عندما تكون البطالة منخفضة، يتوفر عدد أقل من العمال المحليين، وسيتم شغل المزيد من الوظائف الجديدة من قبل الأشخاص الذين ينتقلون من خارج المنطقة، تؤدي هذه الزيادة السكانية إلى زيادة الإنفاق الحكومي بسبب زيادة الطلب على خدمات الحكومة المحلية.

- **توسع العرض لاستيعاب الطلب المتزايد :** يتكون الاقتصاد من العديد من الأجزاء المترابطة، والتغييرات في منطقة واحدة ستؤثر على مناطق أخرى، يميل النمو في النشاط الاقتصادي والعمالة والسكان إلى زيادة قيمة الممتلكات. سيكون هذا التأثير أكثر وضوحًا عندما يكون عرض المساكن بطيئًا في الاستجابة للتغيرات في الطلب، كما هو الحال في المناطق التي يكون فيها البناء الجديد أكثر تقييدًا. ارتفاع الأسعار يفيد مالكي العقارات ولكنه يزيد أيضًا من تكاليف الإيجار، مما قد يؤدي إلى فقدان بعض الوظائف الذي يعوض جزئيًا الآثار الإيجابية للحافز على التوظيف.

5. خاتمة

ان التحفيزات الجبائية لها تأثير طويل المدى على النظام الضريبي والاقتصاد هي تتأثر بعوامل الاقتصاد الكلي، مثل عدم الاستقرار الاقتصادي، التضخم، تقلبات أسعار الصرف، مناخ الاستثمار غير المؤكد، فإذا كانت البيئة الاقتصادية غير مواتية أو متقلبة، فقد لا تكون التحفيزات كافية للتغلب على تحديات الاقتصاد الكلي، إن تأثيرها المباشر قد يكون محدودًا بسبب التأخر الزمني، وعدم اليقين، والظروف الاقتصادية، ومخزون رأس المال الحالي، وتأثيرات الإحلال، وأوجه القصور المحتملة في تخصيص رأس المال، من خلال توفير المزايا الضريبيةللمؤسسات، يمكن للحكومات جذب الاستثمار وتعزيز التنمية الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى زيادة مخزون رأس المال، ونمو الإنتاجية مع مرور الوقت، من المهم ملاحظة أن تأثير التحفيزات الجبائية يختلف اعتمادًا على تصميم وتنفيذ خطط التحفيزات، والظروف الاقتصادية الأوسع، والعوامل الأخرى التي تؤثر على قرارات الاستثمار.

من خلال دراستنا تم استخلاص أن التحفيزات يمكن أن تكون لها تكاليف في شكل عائدات ضائعة، وزيادة الطلب على الخدمات الحكومية، وآثار سلبية غير مقصودة في جميع أنحاء الاقتصاد، كما التقييم الناتج والإضافة السلوكية معقد للغاية لأن النتائج تتأخر بشكل عام ويتطلب قياس ما كان سيحدث في غياب تدخل السياسة وفهم التغييرات في عمليات اتخاذ القرارات التجارية للمؤسسات الناتجة عن تدخل الحكومة، ان النتائج التجريبية المتعلقة بتأثير الضرائب على الاقتصاد ليست قوية بشكل عام، تختلف التقديرات اختلافًا كبيرًا من دراسة إلى أخرى ويبدو أنها تعتمد على البيانات المستخدمة، وخصائص البلدان، والفترة الزمنية ومجال النشاط، ونوع العوامل الاقتصادية التي تم النظر فيها أو حتى النموذج التجريبي، انه على المدى الطويل يظهر فرض الضرائب على أرباح الشركات بشكل عام انه يثبط أنشطة الشركات الأكثر أهمية في عملية النمو: الاستثمار الرأسمالي وتحسين الإنتاجية، الشركات الأكثر حساسية للتغيير في الأسعار هي الشركات المتنقلة دوليًا والتي تحقق أرباحًا كبيرة، تؤكد الأدبيات التجريبية بشكل عام وجود علاقة سلبية وهامة بين معدلات الضرائب على الشركات وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تؤكد الأدبيات التجريبية عمومًا أن الأجور تعاني من جزء كبير جدًا من ارتفاع ضريبة الدخل، حيث أن العمل أقل حركة من رأس المال.
تتخذ الدول إجراءات لزيادة التحصيل الضريبي وتقليل التهرب الضريبي وقد تكون زيادة قيمة التحفيزات الجبائية جزءًا من هذه الجهود لجعل النظام الضريبي أكثر جاذبية وتشجيع المزيد من الأشخاص والشركات على الامتثال للضرائب، الا انه يمكن أن يكون زيادة قيمة التحفيزات الجبائية جزءًا من استراتيجية أوسع لتلبية الضغوط اجتماعية وسياسية لتحسين مستوى المعيشة وتوفير المزيد من الفرص الاقتصادية للمواطنين وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري.

بالنسبة للفرضية الأولى والتي تعتبر أن " التحفيز الجبائي يهدف إلى تصحيح التشوه الذي سببته في السابق الضريبة نفسها، كما يحدث مع التدابير الرامية إلى تحفيز الاستثمار والمدخرات

" فإننا نثبت صحتهافعلى ما يبدو أن قرار التحفيزات الجبائية مبني على بحث وتحليل معمق بسبب تقارير رؤية استراتيجية لمعالجة اثار سلبية او غير مرغوبة أحدثها إقرار ضريبي موجه الى فئة معينة او نشاط او منطقة محددة.

أما بالنسبة للفرضية الثانية والمتمثلة في أن " إن سياسة التحفيزات الجبائية تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية." فهي صحيحة إذ تشتمل التحفيزاتعلى إعفاءات لأنواع محددة من الرسوم والضرائب حسب نوع القطاع أو النشاط ما يدفع بالمؤسسات والأفراد المستثمرين إلى الاستفادة من ذلك عن طريق الانخراط في تلك المشاريع وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الحكومة.

من جهة أخرى، فعلى سبيل التوصية يمكن القول بأن العمل على إتقان تصميم سياسات برامج اصلاح التحفيزات الجبائية بشكل أفضل حول اهداف قائمة على الإنصاف وتوجيه الخيارات المالية يكون الدعامة الأساسية في اعتماد تلك التوجهات، من الضروري أن يكون النظام الضريبي قابلا للتنبؤ، فعالا ومستقرا، كما أن التحفيز الجبائي لا يمكن أن تعوض عن هيكل ضريبي ضعيف أو مناخ استثماري غير مواتي، مثل العوائق الإدارية الكبيرة أو القيود المفروضة على المنافسة أو عدم وجود نظام قانوني مستقل أو فشل في حماية حقوق الملكية.

6. قائمة المصادر والمراجع

David, M. G. (2016, juin 17). Estimation des impacts economiques de la troisième réforme de l'imposition des entreprises (Rie III) dans le canton.etape1, , ,. 9.

Dumont, M. (2021, 01 02). *Méthodes pour estimer les effets des incitations en faveur de la recherche et du développement* . Consulté le 05 02, 2023, sur sur cairn.info: https://www.cairn.info/revue-reflets-et-perspectives-de-la-vie-economique.

Jeff Chapman, J. G. (2019, 04 04). *THE PEW CHARITABLE TRUSTS.* Consulté le 05 25, 2023, sur https://www.pewtrusts.org/en/research-and-analysis/issue-briefs/2019/04/what-factors-influence-the-effectiveness-of-business-incentives.

Jérôme Creel, É. H. (2011). Petit précis de politique budgétaire par tous les temps Les multiplicateurs budgétaires au cours du cycle. *Dans Revue de l'OFCE*, 61-88.

Kevin A. Hassett, A. M. (2006). Taxes and Wages. *AEI WORKING PAPER* .

OECD. (2021). *Perspectives des politiques d'investissement au Moyen Orient et en Afrique du Nord.* Consulté le 10 02, 2023, sur www.oecd.org/about/publishing/corrigenda.htm.

OECD. (2021). *Perspectives des politiques d'investissement au Moyen Orient et en Afrique du Nord.* Consulté le 10 02, 2010

PFISTER, M. (2014). *Rapport d'OCDE une fiscalité orientée vers l'investissement et le développement,.* Paris.

.*international monetary fund* .Fiscal Multipliers .(2009 ,05 20) .Steve Symansky, and Martin Schindler Antonio Spilimbergo

The World Bank. (2019, 05 12). *Doing Business.* Consulté le 01 15, 2023, sur https://datacatalog.worldbank.org/dataset/doing-business.

The World Bank Group .(2017) .*Paying Taxes the Global Picture*.Washington D.C.

Thuronyi Victor .(1998) .*Tax Law Design and Drafting*) .(المجلد 2) Income David Holland and Richard J. Vann (المترجمون ، International Monetary Fund.

UEMOA. (2013). *Evaluation des dépenses fiscales.* Union économique et monétaire ouest africaine. Conseil des Ministres Au Sénégal.

Victor, T. (1998). *Tax Law Design and Drafting,* (Vol. volume 2). (I. T. David Holland and Richard J. Vann, Éd.) International Monetary Fund.

How do Tax Incentives Aect Investment and Productivity? Firm-Level Evidence from .(August, 2017) .Yongzheng Liu Renmin China, ,*Working Paper* ., 16.

المادة 04 من قانون 18-22 المؤرخ في 24 يوليو 2022. ((28 يوليو, 2022). تم الاسترداد من قانون الاستثمار.

باركة محمد الزين، جليل زين العابدين. (31 12, 2013). دور النفقات الجبائية في تشجيع الاستثمار-حالة الجزائر. (03)، 13.

صندوق النقد الدولي. (مارس 2011). *تعبئة الإيرادات في البلدان النامية*. تقرير رقم 21-11، واشنطن العاصمة.

عصام الدين محمد متولي، احمد صلاح علي. (2018). *أثر التحفيزات الضريبية على الاستثمار الأجنبي في مصر والدول العربية*. كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة: دار المنظومة.

كردودي سهام، موسي سهام. (2020). الإنفاق الجبائي وعلاقته بمشاريع دعم الدولة لتطوير الاستثمار في الجزائر. *4*(2)، 30.

مجموعة البنك الدولي. (2009). *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010*. واشنطن العاصمة.

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA) :

بن سونة عبد الرحمان (2023). التحفيزات الجبائية كآلية للإصلاح الضريبي والاقتصادي. *مجلة الاقتصاد الجديد*. المجلد 15 / العدد 02/2024.